

Distr.: General
19 November 2015
Arabic
Original: Spanish

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة السابعة

فيينا، ٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - خلاصة وافية
٢ جمهورية غواتيمالا



ثانياً - خلاصة وافية

جمهورية غواتيمالا

١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لغواتيمالا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقعت غواتيمالا الاتفاقية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأودعت صك تصديقها عليها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وتعتبر الاتفاقية بمنزلة القانون ويمكن تطبيقها مباشرة (المادة ١٧١ (١) من الدستور).

والنظام القانوني في غواتيمالا هو نظام القانون المدني. وتتبع الإجراءات الجنائية النظام الاتهامي، الذي يتألف من مرحلة تمهيدية ومرحلة متوسطة وجلسة استماع.

وتشمل السلطات الرئيسية في مجال مكافحة الفساد النيابة العامة، ومكتب المراقب المالي العام، واللجنة الرئاسية المعنية بالشفافية والحكومة الإلكترونية، ومكتب المحامي العام الوطني، ومكتب التحقّق الخاص التابع لهيئة الرقابة المصرفية (مكتب التحقّق الخاص)، والأمانة الوطنية المعنية بإدارة الموجودات المصادرة.

٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

٢-١-٢ ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والتجارة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

يخضع رشو الموظفين العموميين الوطنيين للمادة ٤٤٢ من القانون الجنائي.

وتنظم المادة ٤٣٩ من القانون الجنائي الارتشاء. وتجرم المادة ٤٥٠ مكرراً من القانون الجنائي الحصول على عمولات أو تلقي أي منفعة على نحو غير مشروع كجريمة محددة، وهو ما يستثني ارتكاب الجريمة على نحو غير مباشر ولا يشمل امتناع الموظفين العموميين عن اتخاذ إجراءات.

وينص القانون على تجريم الرشو (المادة ٤٤٢ مكرراً من القانون الجنائي) والارتشاء (المادة ٤٤٢ مكرراً ثانياً من القانون الجنائي) عبر الحدود الوطنية.

وتتصل جميع جرائم الرشوة المتعلقة بالموظفين العموميين بالأفعال التي يقومون بها في إطار ممارستهم لواجباتهم، وليس بالأفعال التي يتناقض القيام بها مع واجبات وظيفتهم.

وتجرّم المادة ٤٤٩ مكرراً من القانون الجنائي "المتاجرة بالنفوذ"، بما يشمل، جنباً إلى جنب مع الأحكام المتعلقة بالتحريض على ارتكاب جريمة (المادة ٣٦ من القانون الجنائي)، بعض الممارسات المنصوص عليها في المادة ١٨ (أ). وتشمل جريمة المتاجرة المنفصلة بالنفوذ المزية التي تعود على الشخص الذي يطلبها أو يقبلها، ولكنها لا تشمل بوضوح المزية التي تُطلب أو تُقبل لصالح طرف ثالث بنية قيام الموظف العمومي، أو غيره، بإساءة استغلال نفوذه (المادة ٤٤٩ مكرراً من القانون الجنائي).

ولا ينصُّ القانون على اعتبار الرشو والارتشاء في القطاع الخاص جريمة جنائية.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

ينصُّ القانون على تجريم غسل عائدات الجريمة بموجب المادة ٢ من قانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموجودات.

وتحكم المادة ٦ من قانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموجودات المشاركة في التحريض أو التآمر على ارتكاب جرائم غسل الأموال والشروع في ارتكابها، وتنظّم الأحكام العامة في القانون الجنائي (المواد ١٤ و ٣٧ و ٦٣ من القانون الجنائي) المشاركة في ارتكاب هذه الجرائم والشروع في ارتكابها. وتجرّم المادة ٤ من قانون مكافحة الجريمة المنظمة التعاون على ارتكاب أيّ جريمة، في حين تجرّم المادة ٣ من القانون نفسه التآمر.

وتُعدُّ جميع الأفعال المحرمة بموجب الاتفاقية (المشار إليها فيما يلي باسم "جرائم الفساد") جرائم أصلية، بما في ذلك ما يُرتكب منها خارج البلاد. ويُعتبر غسل عائدات الجريمة جريمة مستقلة؛ ويُعتبر ما يسمى "الغسل الذاتي" جريمة أيضاً.

وتجرّم المادتان ٤٧٤ و ٤٧٥ من القانون الجنائي الإخفاء.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

تجرّم المواد من ٤٤٥ إلى ٤٤٧ من القانون الجنائي اختلاس الأموال أو الممتلكات أو الموجودات العامة وتبديدها.

وتجرّم المادة ٤١٨ من القانون الجنائي إساءة استخدام السلطة على نحو يضرُّ بأطراف ثالثة، في حين تجرّم المادة ٤٤٩ من القانون نفسه الابتزاز.

وتجرّم المادة ٤٤٨ مكرراً من القانون الجنائي إثراء الموظفين العموميين على نحو غير مشروع سواء كان نتاجاً لممارسة الموظف العمومي مهامه أو من إيرادات أخرى. ولا يجرم القانون الاحتلاس والتبديد في القطاع الخاص.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

تجرّم الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ مكرراً من القانون الجنائي السلوك المبين في الفقرة (أ) من المادة ٢٥ من الاتفاقية، إلا أنّها لا تشمل التحريض على الإدلاء بشهادة زور. وتشمل المادة ٩ من قانون مكافحة الجريمة المنظمة جريمة ذات صلة بإعاقة سير العدالة.

وفيما يتعلق بالسلوك المبين في الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من الاتفاقية، تنطبق المادة ٤٥٨ مكرراً من القانون الجنائي على جميع السلطات القضائية والسلطات المساعدة، بما يشمل أيضاً سلطات إنفاذ القانون.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

تتناول المادتان ٣٨ و٥٧ من القانون الجنائي المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين. وتصل أقصى عقوبة مطبّقة على الجرائم غير المنصوص على عقوبتها صراحة إلى غرامة قدرها ٦٢٥ ٠٠٠ دولار أمريكي، وفي حالة تكرار الجريمة، إلى إلغاء الشخصية الاعتبارية نهائياً. وفيما يتعلق بجرائم غسل الأموال، تُنظّم المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموجودات (المادة ٥).

وقد أقرت غواتيمالا أيضاً المسؤولية المدنية للأشخاص الاعتباريين (المادة ٢٤ من القانون الجنائي). وتقرّ غواتيمالا المسؤولية الإدارية في الاشتراء العمومي، بعقوبات منها على سبيل المثال التجريد من الأهلية أو فرض الغرامات (المواد من ٨٠ إلى ٨٨ من قانون الاشتراء، والمادة ٥٤ مكرراً من لائحة قانون الاشتراء، والمادتان ٣٨ و٣٩ من القانون التنظيمي لمكتب المراقب المالي العام).

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

جرّمت غواتيمالا المشاركة (المواد من ٣٥ إلى ٣٧)، والشروع (المواد ١٤ و٦٣ و٦٤ من القانون الجنائي)، فضلاً عن التآمر والإعداد لارتكاب بعض الجرائم (المادة ١٧ من القانون الجنائي والمادة ٣ من قانون مكافحة الجريمة المنظمة).

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧) ينصُّ القانون الجنائي على جزاءات يمكن تكييفها حسب خطورة الجريمة. ويُعاقب على جميع جرائم الفساد بالسجن لسنوات عدَّة. وتنصُّ الفقرة ٢ من المادة ٢٨ من القانون الجنائي على عقوبات مشدَّدة للموظفين العموميين، فيما تنص المادة ٥١-٧ من القانون الجنائي على أنَّ الأحكام الصادرة بحق أشخاص مدانين بارتكاب جرائم ضد الإدارة العامة وضد إقامة العدل لا يمكن تخفيفها.

وقد أقامت غواتيمالا الحق في إجراء محاكمة تمهيدية فيما يتعلق بطائفة واسعة من الموظفين العموميين (انظر، من بين جملة أمور، المواد ١٦١ و ٢٠٦ و ٢٥٨ و ٢٧٩ من الدستور). ويجوز إجراء المحاكمة التمهيدية من قبل برلمان الجمهورية، أو محكمة العدل العليا، أو دوائر محكمة الاستئناف (المواد من ١٣ إلى ١٥ من قانون المحاكمات التمهيدية). ولا يمكن التحقيق مع الموظفين العموميين أو إخضاعهم لتدابير احترازية قبل إجراء المحاكمة التمهيدية. وقد أكَّدت السلطات أنَّه يمكن تنفيذ إجراءات إسقاط حقوق الملكية والتدابير المؤقتة بشأن الممتلكات على نحو مستقل عن التحقيقات الجنائية.

وتنظَّم المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية مبدأ الملاحقة القضائية التقديرية، الذي لا ينطبق على الجرائم التي يرتكبها موظفون عموميون.

ووفقاً للمادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية، يجوز حبس المتهم احتياطياً لضمان حضوره المحاكمة.

وتنظَّم المادتان ٤٤ و ٨٠ من القانون الجنائي الإفراج المبكر والإفراج المشروط.

وينظَّم القسم الفرعي ٤ من المادة ٧٤ من قانون الخدمة المدنية وقف الموظفين العموميين المسجونين عن العمل (بما في ذلك المحبوسين احتياطياً). وعلاوة على ذلك، يمكن وقف الموظفين القضائيين المحبوسين أو الذين يقضون عقوبات بديلة عن العمل (المادة ٣١ من قانون السلطة القضائية؛ المادتان ٥٩ و ٦١ من قانون الخدمة المدنية في الجهاز القضائي؛ والمادة ٤٥ من اللائحة العامة لقانون الخدمة المدنية (القضائية)).

ويكفل القانون إعادة انتداب الموظفين العموميين التابعين للسلطة التنفيذية (المادة ٦٠ من قانون الخدمة المدنية) والسلطة القضائية (المادة ٢٦ (أ) من قانون الخدمة القضائية، والمادة ٣٥ (أ) من قانون الخدمة المدنية (القضائية)).

وينصُّ القانون الجنائي (المواد من ٥٦ إلى ٥٨) على التجريد المطلق من الأهلية والتجريد الخاص منها، وينصُّ قانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموجودات (المادة ٧) على التجريد الخاص من الأهلية، الذي ينطبق على معظم جرائم الفساد وإن لم يكن جميعها (المادة ٤٢ من القانون الجنائي). وينصُّ القسم الفرعي ٢ من المادة ٥٧ من القانون الجنائي على التجريد الخاص من أهلية ممارسة مهنة أو نشاط تتوقف ممارسته على الحصول على إذن أو ترخيص أو مؤهل. والإجراءات الجنائية منفصلة عن الإجراءات التأديبية.

وينظّم قانون مكافحة الجريمة المنظمة تخفيف العقوبات، والتعليق المشروط للملاحقة القضائية الجنائية، وممارسة مبدأ الملاحقة القضائية التقديرية فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتعاونون مع العدالة (المواد من ٩٠ إلى ٩٢ من قانون مكافحة الجريمة المنظمة). وفي الممارسة العملية، لا تُطبّق هذه المزايا في قضايا الفساد. وينظّم قانون حماية الأشخاص الخاضعين للملاحقة القضائية والأشخاص ذوي الصلة بإقامة العدالة الجنائية توفير الحماية للمتعاونين. ولم تُبرم غواتيمالا اتفاقات بشأن منح هذه المزايا للأشخاص المتعاونين مع العدالة على الصعيد الدولي.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

ينظّم قانون حماية الأشخاص الخاضعين للملاحقة القضائية والأشخاص ذوي الصلة بإقامة العدالة الجنائية مسألة حماية الشهود، وينصُّ على جميع تدابير الحماية المشار إليها في الاتفاقية، ويعمل على تنفيذ جهاز حماية الشهود في غواتيمالا. ولا يجوز لغير المدعي العام أن يطلب حماية شخص يمكن أن يصبح شاهداً أو خبيراً (المادة ١٠ من قانون حماية الأشخاص الخاضعين للملاحقة القضائية والأشخاص ذوي الصلة بإقامة العدالة الجنائية). وفي وقت الزيارة، كانت غواتيمالا توفر الحماية لـ ٥٤٠ شخصاً، يعيش ١٠ في المائة منهم خارج البلاد، إلا أن عدداً قليلاً من الأشخاص المتمتعين بالحماية لهم صلة بقضايا فساد.

ولم تُبرم غواتيمالا أيّ اتفاقات مع دول أخرى بشأن تغيير أماكن إقامة الشهود دولياً. وتقرُّ المادة ٥ من قانون الإجراءات الجنائية حق الضحايا في الحماية القضائية الفعّالة، وتُلزم المادة ١١٧ من قانون الإجراءات الجنائية النيابة العامة بالاستماع إلى آرائهم أثناء الدعاوى. ولا ينصُّ الإطار التشريعي على تدابير لحماية الأشخاص الذين يُبلغون عن جرائم الفساد، باستثناء جريمة الارتشاء (المادة ٤٣٩ من القانون الجنائي). وفي وقت الزيارة القطرية، كانت هناك مبادرة بشأن هذه المسألة معروضة أمام البرلمان.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تنظّم غواتيمالا كلاً من المصادرة كعقوبة جنائية (المادة ٦٠ من القانون الجنائي، والمادة ١٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة ٨ من قانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموجودات) وإسقاط حقوق الملكية، الذي له طبيعة قضائية وحقيقية، وينطبق على معظم الأفعال المجرمة بموجب الاتفاقية وليس جميعها (قانون إسقاط حقوق الملكية). وتنطبق المصادرة على عائدات الجريمة والأدوات المستخدمة في ارتكابها، ولكنها لا تنطبق على الأدوات التي كانت معدة لهذا الغرض؛ وينطبق إسقاط حقوق الملكية على جميع العائدات والأدوات المتعلقة بالجريمة.

وتُنظّم التدابير الاحترازية التي يمكن اتّخاذها بموجب المادة ٢٢ من قانون إسقاط حقوق الملكية، والمواد ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية، والمواد من ٧٣ إلى ٨٧ من قانون مكافحة الجريمة المنظمة.

وتُدير الأمانة الوطنية المعنية بإدارة الموجودات المصادرة الممتلكات المحجوز عليها والممتلكات الخاضعة لإسقاط حقوق الملكية. وتُوضع الممتلكات المحجوز عليها في الدعاوى الجنائية في عهدة مستودع المضبوطات القضائية، وتُوضع الممتلكات المصادرة في صندوق قضائي.

ويمكن أن تخضع عائدات الجريمة التي حُوّلت إلى ممتلكات أخرى أو بُدّلت بها، أو التي خُطّطت بممتلكات اكتسبت من مصادر مشروعة، لإسقاط حقوق الملكية (المادة ٤ من قانون إسقاط حقوق الملكية)، ولكنها لا تخضع للمصادرة الجنائية. وينطبق الأمر ذاته على الدخل أو المنافع الأخرى المتأتية من عائدات الجريمة، أو من الممتلكات التي حُوّلت عائدات الجريمة إليها أو بُدّلت بها، أو من الممتلكات التي خُطّطت بها هذه العائدات.

وتسمح المادة ١٩٨، إلى جانب المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، بالحجز على النسخ الأصلية من الوثائق المصرفية بموجب إذن قانوني.

وتعكس غواتيمالا عبء الإثبات فيما يتعلق بإسقاط حقوق الملكية (المادة ٦ من قانون إسقاط حقوق الملكية).

ويكفل قانون إسقاط حقوق الملكية (المادة ١٠) والقانون الجنائي (المادة ٦٠) الحماية لحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية.

ووفقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٦٣ من قانون المصارف والمجموعات المالية، يلزم استصدار أمر من قاض لرفع السرية المصرفية. وتفرض المادة ١٧ من قانون

إسقاط حقوق الملكية الالتزام بتقديم المعلومات إلى المدعي العام، دون أن تشترط صدور أمر من المحكمة.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

تُنظَّم المواد من ١٠٧ إلى ١١١ من القانون الجنائي مسألة التقادم؛ وتنشئ المادتان ٧٩ و ٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية جريمة عدم المثول في الدعاوى الجنائية. وفي حالة الجرائم التي يرتكبها الموظفون العموميون، تكون فترة العقوبة المنصوص عليها ضعف مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي (الفقرة ٦ من المادة ١٠٧ من القانون الجنائي، والمادة ١٥٥ من الدستور).

ولا ينظَّم القانون العودة إلى الإجرام على الصعيد الدولي.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تقيم غواتيمالا ولايتها القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيها أو على متن السفن أو الطائرات الوطنية (المادتان ٤ و ٥ من القانون الجنائي).

وتقيم غواتيمالا ولايتها القضائية على أي جريمة يُعاقب عليها في غواتيمالا، وهو ما يشمل جميع الأفعال التي تقضي الاتفاقية إلزاماً بتجريمها (المادة ٥ من القانون الجنائي).

وفيما يتعلق بالأفعال التي لا تقضي الاتفاقية إلزاماً بتجريمها، تقيم غواتيمالا ولايتها القضائية على الجرائم المرتكبة ضد مواطنيها في حال وجود اتِّهام موجَّه من الطرف المعني أو من النيابة العامة، ووجود الشخص المُتهم في غواتيمالا؛ وعلى الجرائم التي يرتكبها الموظفون العموميون خارج البلاد؛ وعلى الجرائم التي يرتكبها مواطنو غواتيمالا الموجودون خارج البلاد والذين رُفض تسليمهم (المادة ٥ من القانون الجنائي). ولم تُقَمَّ غواتيمالا ولايتها القضائية على الحالات التي لا تسلَّم فيها غواتيمالا الشخص المعني. وتقيم المادة ٥ من القانون الجنائي الولاية القضائية فيما يتعلق ببعض الجرائم المرتكبة ضد الدولة وليس جميعها. ولم تقم غواتيمالا ولايتها القضائية على الجرائم المرتكبة في الخارج من جانب أشخاص عديمي الجنسية يقيمون بصفة اعتيادية في غواتيمالا.

ولا تلتزم سلطات غواتيمالا بالتشاور مع سلطات الدول الأطراف الأخرى في معرض اتخاذها إجراءات بشأن الأفعال نفسها.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

وفقاً للمادة ٣٧ من قانون الاشتراء، يمكن للوكالات الحكومية أن تنسحب من التفاوض على العقود في أيّ مرحلة قبل التوقيع عليها. ويمكن فسخ العقود بعد التوقيع عليها في حدود ما هو منصوص عليه في القواعد العامة للقانون الخاص (المادة ١٠٣ مكرراً من قانون الاشتراء، والمواد من ١٥٧٩ إلى ١٥٨٦ من القانون المدني). وتنص المادة ٣٧ من قانون الاشتراء على تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على نحو تكاملي.

وبموجب المادة ٩٥ من قانون الاشتراء، يمكن سحب الامتيازات؛ إلا أن القانون لا ينصُّ بالتحديد على معايير سحبها. وينصُّ قانون البلديات على أسباب سحب الامتيازات الممنوحة فيما يتعلق بالخدمات العامة (المادة ٧٧).

وأثناء جلسات الاستماع، يمكن للكيانات أو الأشخاص المتضررين من وقوع فعل من أفعال الفساد استهلال إجراءات قانونية ضد المسؤولين بغرض الحصول على تعويض (المواد ١١٦ و ١١٧ و ١٢١ من قانون الإجراءات الجنائية، والمادتان ٧٦ و ٨٨ من قانون مكافحة الجريمة المنظمة). ويمثّل مكتب المحامي العام الوطني الدولة (المادة ٢٥٢ من الدستور، والمادة ١٣ من مرسوم برلمان الجمهورية رقم ٥١٢).

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

تضمُّ النيابة العامة شعبة مختصة بمكافحة الفساد. كما يضطلع الجهاز القضائي ومكتب المراقب المالي العام واللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا بدور في مكافحة الفساد عن طريق إنفاذ القانون.

وتنصُّ عدة قوانين على إلزام السلطات بالتعاون، بما في ذلك قانون مكافحة الجريمة المنظمة، وقد وُقِّع العديد من مذكرات التفاهم فيما بين الوكالات من أجل تعزيز التعاون.

ويفرض قانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموجودات على مختلف مؤسسات القطاع الخاص تقديم تقارير سرية عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية حصراً (المادة ٢٦). ويهدف تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن حالات الفساد، أنشأت غواتيمالا خطاً هاتفياً وموقعاً على شبكة الإنترنت لتلقي البلاغات، ويمكن اعتبار قلة عدد البلاغات في قضايا الفساد واحداً من أبرز التحديات التي تواجهها البلاد.

٢-٢ - التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

التجريم وإنفاذ القانون:

- يُجرّم القانون زيادة مستوى الإنفاق وإسقاط الديون في حال عدم قدرة الموظف العمومي على تقديم مبرر معقول لذلك؛ كما ينطبق الإثراء غير المشروع أيضاً في حالة الموظفين العموميين الذين يرتكبون جريمة لصالح أشخاص آخرين، وكذلك في بعض الحالات المتعلقة بموظفين عموميين سابقين (المادة ٢٠)؛
- يُجرّم قانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموجودات تبديل الممتلكات أو إحالتها (المادة ٢ (أ))، فضلاً عن إخفاء طابع الممتلكات الحقيقي أو مصدرها أو مكانها أو وجهتها أو حركتها أو ملكيتها (المادة ٢ (ج)) من جانب أشخاص يتعين عليهم، بحكم مراكزهم أو عملهم أو مناصبهم أو مهنتهم، معرفة أنّ تلك الممتلكات تشكّل نواتج أو عائدات متأتية من جريمة، أو أنّها نشأت أثناء ارتكاب جريمة (المادة ٢٣، الفقرة ١ (أ) و'١' و'٢')؛
- يمكن لغواتيمالا أن تكفل الحماية للصحفيين المعرضين للخطر بسبب واجباتهم (المادة ٣٢)؛
- أنشئ نظام معلومات دولة غواتيمالا للاشتراء والاستحواذ (غواتيكومبراس) وهو يتيح الحصول على معلومات عن عمليات الشراء (المادة ٣٤).

٢-٣ - التحديثات التي تواجه التنفيذ

التجريم وإنفاذ القانون:

يُوصى بأن تقوم غواتيمالا بما يلي:

- على سبيل الأولوية، تعزيز الهيئات التنظيمية وهيئات التحقيق المعنية بمكافحة الفساد، ولا سيما فيما يتعلق بفعاليتها واستقلاليتها (ملاحظة عامة)؛
- تعديل تشريعاتها فيما يتعلق بجميع جرائم الارتشاء لضمان تجريم ارتكاب الفعل على نحو غير مباشر والامتناع عن القيام بفعل (المادة ١٥ (ب))؛
- تعديل تشريعاتها لتشمل الرشوة المرتكبة من أجل ضمان قيام الموظفين العموميين بأيّ فعل، أو القيام بأفعال تتناقض مع واجباتهم (المادة ١٥ والفقرة

- ١ من المادة ١٦)، والنظر في الأخذ بنفس التعديل في جرائم الارشاد عبر الحدود الوطنية (المادة ١٦، الفقرة ٢)؛
- إدراج جميع فئات الممتلكات الخاصة في جرمي الاختلاس والتبديد (المادة ١٧)؛
 - النظر في النصّ على جريمة محددة تنظّم الوعد بأيّ مزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها إلى أيّ موظف عمومي أو أيّ شخص آخر، على نحو مباشر أو غير مباشر، من أجل أن يسيئ ذلك الموظف العمومي أو الشخص الآخر استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض لكي يحصل من الإدارة أو السلطة التابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة لصالح المحرّض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أيّ شخص آخر (المادة ١٨ (أ))؛
 - النظر في النصّ على المزايا التي تطلبها أطراف ثالثة أو تقبلها بغرض أن يقوم الموظف العام أو شخص آخر بإساءة استغلال نفوذه (المادة ١٨ (ب))؛
 - النظر في إلغاء اشتراط أن تكون إساءة استعمال السلطة قد أضرتّ بالإدارة العامة أو أطراف ثالثة (المادة ١٩)؛
 - النظر في تجريم الرشوة (المادة ٢١) واختلاس الممتلكات أو تبديدها في القطاع الخاص (المادة ٢٢)؛
 - تعديل تشريعاتها من أجل تجريم التحريض على الإدلاء بشهادة زور في الأفعال التي تقع خارج نطاق قانون مكافحة الجريمة المنظمة؛ والنظر فيما إذا كان النصّ تحديداً على وسائل إعاقة سير العدالة المشار إليها في المادة ٢٥ (أ) يمكن أن يساعد في تنفيذ هذا الحكم (المادة ٢٥ (أ))؛
 - استعراض نظام العقوبات الجنائية المنطبق على الأشخاص الاعتباريين بهدف ضمان تناسب العقوبات مع خطورة الجريمة؛ والنظر في فرض جزاءات إدارية في الحالات غير المتعلقة بالاشتراء العام والقانون التنظيمي لمكتب المراقب المالي العام (المادة ٢٦)؛
 - إذا كان القانون المحلي يسمح بذلك، يمكن أن تنظر غواتيمالا في تجريم الإعداد لارتكاب جريمة فساد على الصعيد الفردي (المادة ٢٧، الفقرة ٣).

إنفاذ القانون

يُوصَى بأن تقوم غواتيمالا بما يلي:

- ضمان الاضطلاع بالإجراءات السابقة للمحاكمة على نحو فعّال، والسماح بالتحقيق مع الموظفين العموميين واتخاذ إجراءات عقابية وقائية قبل المحاكمة التمهيديّة (المادة ٣٠، الفقرة ٢)؛
- النظر في اعتماد تدابير تنطوي على الوقف عن العمل أو الفصل فيما يتعلق بجميع الموظفين العموميين المُتهَمين بجرائم الفساد (المادة ٣٠، الفقرة ٦)؛
- النظر في التجريد من أهلية تولي المناصب العمومية في جميع جرائم الفساد، والتجريد من أهلية شغل المناصب التي لا تعتمد على إذن أو ترخيص أو أهلية في المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة (المادة ٣٠، الفقرة ٧)؛
- تعديل تشريعاتها، في حدود ما يسمح به النظام القانوني المحلي، من أجل أن يشمل قانون إسقاط حقوق الملكية جميع جرائم الفساد، أو من أجل أن تشمل تشريعاتها إخضاع الأدوات المعدّة للاستخدام في ارتكاب جرائم الفساد للمصادرة الجنائية (المادة ٣١، الفقرة ١)؛
- مواصلة جهودها الرامية إلى تسجيل الممتلكات غير المنقولة من أجل إنشاء سجل وطني يشمل جميع الممتلكات غير المنقولة (المادة ٣١، الفقرة ٢)؛
- مع الإقرار بأن الأمور التالية ينظمها قانون إسقاط حقوق الملكية، النص صراحة على أن تخضع للمصادرة الجنائية عائدات الجريمة التي حُوِّلت إلى ممتلكات أخرى أو بُدِّلت بها؛ والممتلكات في حدود القيمة المقدّرة للعائدات المخلوطة إذا كانت عائدات الجريمة قد خُلطت بممتلكات اكتُسبت من مصادر مشروعة؛ والدخل أو غيره من المنافع المتأتية من عائدات الجريمة أو من الممتلكات التي حُوِّلت إليها أو بُدِّلت بها أو خُلطت بها هذه العائدات؛
- دراسة إمكانية تيسير الطلبات التي يقدّمها الشهود والخبراء للحصول على الحماية وتعزيز جهاز الحماية (المادة ٣٢، الفقرة ١)؛
- النظر في إبرام اتفاقات مع دول أخرى بشأن تغيير أماكن إقامة الشهود دولياً (المادة ٣٢، الفقرة ٣)؛

- النظر، على سبيل الأولوية، في التدابير الرامية إلى حماية المبلّغين، وتعزيز مشروع القانون الحالي (المادة ٣٣)؛
- تنظيم معايير إبطال العقود أو إنهاؤها أو سحب الامتيازات (المادة ٣٤)؛
- تعزيز شعبة مكافحة الفساد بالنيابة العامة وقدراتها فيما يتعلق بإجراء التحقيقات (المادة ٣٦)؛
- النظر في توسيع نطاق المزايا الممنوحة للأشخاص المتعاونين مع العدالة ليشمل جميع الأفعال المجرّمة بموجب الاتفاقية (المادة ٣٧، الفقرات من ١ إلى ٣)؛
- ضمان توفير نفس الحماية التي يتمتع بها الشهود والخبراء والضحايا للأشخاص المتعاونين مع العدالة في قضايا الفساد (المادة ٣٧، الفقرة ٤)؛
- النظر في إبرام اتفاقات وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٣٧؛
- تعزيز التعاون فيما بين سلطات غواتيمالا العامة وسلطاتها المسؤولة عن التحقيق في الجرائم الجنائية وملاحقة مرتكبيها قضائياً (المادة ٣٨)؛
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص (المادة ٣٩، الفقرة ١)؛
- النظر في اتخاذ تدابير إضافية من أجل تشجيع الجمهور على الإبلاغ عن أفعال الفساد، ومن ذلك على سبيل المثال قبول بلاغات الفساد دون الكشف عن هوية المبلّغ (المادة ٣٩، الفقرة ٢)؛
- وفيما يتعلق بالأفعال التي لا تقضي الاتفاقية إلزاماً بتجريمها، يمكن أن تقيم غواتيمالا ولايتها القضائية على الجرائم المرتكبة خارج البلاد:
 - o التي تُرتكب ضد مواطني غواتيمالا، دون المساس باشتراط حضور المتهم في الدعاوى القانونية (المادة ٤٢، الفقرة ٢ (أ))؛
 - o التي يرتكبها مواطنو غواتيمالا إذا لم يُطلب تسليمهم، والتي يرتكبها الأشخاص عديمو الجنسية الذين يقيمون بصفة اعتيادية في غواتيمالا (المادة ٤٢، الفقرة ٢ (ب))؛
 - o التي تُرتكب ضد الدولة (المادة ٤٢، الفقرة ٢ (د))؛
 - o عندما لا تسلّم غواتيمالا الجاني المزعوم (المادة ٤٢، الفقرة ٤)؛

- وتُشجّع غواتيمالا على تنسيق إجراءاتها مع الدول الأطراف الأخرى عندما تمارس عدّة دول ولاياتها القضائية (المادة ٤٢، الفقرة ٥).

٢-٤- الاحتمالات من المساعدة التقنية، التي حُدّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

أشارت غواتيمالا إلى أن أنواع المساعدة التقنية التالية سوف تساعد على تنفيذ الاتفاقية:

- (أ) بناء القدرات (المواد ١٥ و ١٦ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥)؛
- (ب) ملخّص للممارسات الجيدة (المواد ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦)؛
- (ج) مساعدة ميدانية من خبير مختص (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٧)؛
- (د) تشريعات نموذجية (المادتان ١٧ و ٢٢)؛
- (هـ) مواد داعمة للموظفين (المادة ١٨)؛
- (و) الصياغة التشريعية (المادة ٣٧).

وتواصل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧) لا يزال تنظيم تسليم المجرمين يجري طبقاً للدستور والمعاهدات الثنائية الست وعدّة معاهدات متعددة الأطراف بشأن هذه المسألة، وبصورة فرعية، طبقاً للقانون الجنائي والقانون التنظيمي بشأن إجراءات التسليم (المرسوم رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٨). ويُحدّد توجيه النيابة العامة رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ الإجراءات الداخلية. وقد قدّمت غواتيمالا العديد من الأمثلة على حالات جرى فيها تسليم مجرمين، بما في ذلك في قضايا فساد.

وتشترط غواتيمالا وجود معاهدة كأساس قانوني لتسليم المجرمين، وتعتبر الاتفاقية أساساً قانونياً.

ويتبع نظام تسليم المجرمين في غواتيمالا نظاماً قضائياً وإدارياً مختلطاً. ويتمتع الجهاز القضائي بالسلطة الحصرية لإصدار القرارات فيما يتعلق بتسليم الأجنبي؛ ويُشترط لتسليم مواطني غواتيمالا استصدار موافقة حكومية من رئيس الجمهورية.

وتُشترط ازدواجية التجريم للموافقة على التسليم.

ويجوز تسليم المواطنين، ما لم يكن تسليمهم محظوراً بموجب معاهدات ثنائية؛ وتنظّم المادة ١٠ من القانون التنظيمي مبدأ "إمّا التسليم وإمّا المحاكمة". ولا توجد أحكام تنظّم قضاء العقوبات المحكوم بها خارج البلاد.

وفي معظم المعاهدات، تكون الجرائم التي يمكن فيها تسليم المجرمين هي الجرائم التي يُعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة أو أكثر، وتشمل جميع الأفعال المجرّمة بموجب الاتفاقية. وتنصُّ بعض المعاهدات على قوائم بالجرائم التي يمكن فيها تسليم المجرمين، ولا تشمل هذه القوائم جميع الأفعال المشمولة بالاتفاقية. ولا تُعتبر غواتيمالا أن جرائم الفساد جرائم سياسية.

وينصُّ القانون التنظيمي على إجراءات وأطر زمنية (المادة ١٢)، والمواد من ١٥ إلى ١٨، والمادة ٢٣ من القانون التنظيمي)، وعلى إجراءات مستعجلة عندما يوافق الشخص المعني على طلب التسليم (المادتان ٣ و ٤). ويمكن لغواتيمالا أن تسمح بتسليم المجرمين إذا توافرت أدلة على الوفاء بالمتطلبات القانونية، دون إثبات أن الجريمة قد ارتُكبت. وتنظّم بعض المعاهدات تسليم المجرمين على أساس تمييزي والحالات التي تنطوي أيضاً على جرائم مالية. وينصُّ القانون التنظيمي على أنه يجوز لغواتيمالا أن تطلب معلومات إضافية (المادة ٢٧)، ولكنه لا ينصُّ على إجراء مشاورات مع الدولة الطالبة.

ويجوز احتجاز الشخص المطلوب تسليمه (المواد من ١٣ إلى ١٥ من القانون التنظيمي).

وأبرمت غواتيمالا ثلاثة اتفاقات ثنائية ومعاهدة متعددة الأطراف بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم.

وليس لدى غواتيمالا تشريعات بشأن نقل الدعاوى الجنائية، ولكن يمكن القيام بذلك استناداً إلى الاتفاقية.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

تُنظّم المساعدة القانونية المتبادلة بموجب المعاهدات الثنائية الثلاث والمعاهدات المتعددة الأطراف الخمس التي انضمت إليها غواتيمالا، وترد في المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة ٣٤ من قانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموجدات. وينظّم توجيه النيابة العامة رقم ٣ لسنة ٢٠١٣ الإجراءات الداخلية.

ولا تحتفظ غواتيمالا بأيّ سجلات إحصائية بشأن حالات المساعدة القانونية المتبادلة، ولم يكن بوسعها تحديد أيّ حالات مساعدة قانونية متبادلة فيما يتعلق بالجرائم الواردة في الاتفاقية.

ويمكن أن تقدّم غواتيمالا المساعدة استناداً إلى الاتفاقية أو إلى مبدأ المعاملة بالمثل. ولا تتخذ التشريعات في غواتيمالا موقفاً من ازدواجية التجريم، وتختلف المواقف التي تتخذها المعاهدات بشأن هذه المسألة.

ويمكن أن تقدّم غواتيمالا المساعدة عن طريق طائفة واسعة من التدابير، بما في ذلك ما يتعلق بالجرائم التي يجوز مساءلة شخص اعتباري عنها. ويمكن أن يشكّل مشول الأشخاص طواعية في الدولة الطرف طالبة تحدياً بسبب الافتقار إلى الموارد المالية لتغطية تكاليف السفر، كما أنه ليس بالإمكان الحصول أقوال الأشخاص الذين يُتّهمون غيابياً في الدولة طالبة. ولم تقدّم غواتيمالا بعد معلومات طوعاً، وهي تطبّق قيوداً عامة بشأن السرية على المعلومات الواردة دون طلبها (المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية).

والسلطة المركزية بموجب الاتفاقية هي النيابة العامة. ويمكن للسلطات المركزية إجراء الاتصالات مباشرة، ولكن في الممارسة العملية كثيراً ما تفضّل القنوات الدبلوماسية. وفي حالات الطوارئ، يجوز قبول الطلبات المقدمة عبر البريد الإلكتروني أو شفويّاً.

ويُضطلع بالإجراءات طبقاً لقانون غواتيمالا: فعلى سبيل المثال، يُشترط صدور أمر من القاضي المختص للكشف عن المعلومات التي تحميها قواعد السرية المصرفية (انظر المادة ٤٠ أعلاه). ويُمكن لغواتيمالا أن تنفذ طلباً وفقاً للإجراءات المحددة في الطلب، ما دامت تلك الإجراءات لا تتعارض مع قانونها. وتستخدم غواتيمالا كثيراً التداول بالفيديو.

وليس لدى غواتيمالا تشريعات بشأن مسائل من قبيل مبدأ التخصص، أو الالتزام بالتشاور مع الدولة طالبة قبل رفض تقديم المساعدة، أو عدم التعرّض، أو التكاليف؛ ومع ذلك، يمكن أن تطبّق غواتيمالا الاتفاقية تطبيقاً مباشراً بشأن هذه المسائل.

وفي وقت الزيارة، كانت غواتيمالا تعمل نحو توقيع معاهدة في إطار منظومة تكامل أمريكا الوسطى.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحريّ الخاصة

(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

تتعاون سلطات إنفاذ القانون على الصعيد الدولي عن طريق منظمات مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجموعة إيمونت لوحدات الاستخبارات المالية. ورغم أنّ السلطات في غواتيمالا تشارك في شبكات مثل الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القضائي الدولي أو الشبكة القارية لتبادل المعلومات لأغراض المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية

وتسليم المطلوبين أو المبادرة العالمية الخاصة بجهات الاتصال المدعومة من مبادرة "ستار" والإنتربول أو شبكة المدَّعين العامين لمكافحة الجريمة المنظَّمة (ريفكو) أو شبكة استرداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال، يبدو أنَّها لا تستخدمها عادة فيما يتعلق بقضايا الفساد.

وفي وقت الزيارة، كانت غواتيمالا تعمل على وضع برنامج لانتداب ضباط اتصال من الشرطة الوطنية للعمل مع سلطات في الخارج. وقد وقَّعت عدة سلطات في غواتيمالا مذكرات تفاهم مع نظيراتها الأجنبية. ويجوز أن تستخدم غواتيمالا الاتفاقية مباشرة كأساس قانوني للتعاون في مجال إنفاذ القانون.

وتكفل غواتيمالا إمكانية إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة في المواد من ٣ إلى ١١ من قانون مكافحة الجريمة المنظمة. ويمكن أن تنشئ غواتيمالا هذه الأفرقة في إطار الاتفاقات القائمة للتعاون في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك على أساس الاتفاقية. وقد سبق لها أن أنشأت مثل هذه الأفرقة في قضايا الجريمة المنظمة.

ونظَّمت غواتيمالا أساليب التحري الخاصة المشار إليها في الاتفاقية ضمن نطاق قانون مكافحة الجريمة المنظمة (المواد من ٢٠ إلى ٧١ من قانون مكافحة الجريمة المنظمة، والمادة ٤ من قانون المديرية العامة للاستخبارات المدنية).

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تنصُّ التشريعات في غواتيمالا على أطر زمنية محددة بوضوح وقصيرة نسبياً لآخذ مختلف الخطوات فيما يتعلق بإجراءات التسليم، كما تنصُّ على إجراءات مستعجلة عندما يوافق الشخص المطلوب على التسليم (المادة ٤٤، الفقرة ٩).

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

فيما يخصُّ التعاون الدولي، يُوصَى بأن تقوم غواتيمالا بما يلي:

- يمكن أن تسمح غواتيمالا بالتسليم في غياب ازدواجية التجريم وفي جرائم الفساد التي لا تستوفي متطلبات الحد الأدنى للعقوبة، استناداً إلى تطبيق الاتفاقية مباشرة (المادة ٤٤، الفقرتان ٢ و٣)؛
- النظر في النص على جميع الأفعال المجرَّمة بموجب الاتفاقية بوصفها جرائم يمكن تسليم مرتكبيها في معاهدات تسليم المطلوبين التي تتبع نهج قوائم الجرائم (المادة ٤٤، الفقرة ٤)؛

- النظر في تطبيق الاتفاقية مباشرة بهدف إنفاذ حكم قضائي أو المدة المتبقية من فترة العقوبة في حالة مواطني غواتيمالا (المادة ٤٤، الفقرة ١٣)؛
- عملاً بالاتفاقية، رفض التسليم إذا كانت هناك أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأن الطلب قد قُدم بغرض ملاحقة شخص أو معاقبته على أسس تمييزية، وعدم رفض التسليم لمجرد اعتبار أن الجريمة تنطوي أيضاً على مسائل مالية (انظر الفقرة ٢ من المادة ٢٧ من الدستور، والمادة ١ من القانون التنظيمي) (المادة ٤٤، الفقرتان ١٥ و١٦)؛
- قبل رفض التسليم، التشاور مع الدولة الطرف طالبة من أجل إتاحة فرصة وافرة لتلك الدولة لعرض آرائها (المادة ٤٤، الفقرة ١٧)؛
- النظر فيما إذا كان وضع المزيد من التشريعات المحددة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة يمكن أن يساهم في فعاليتها. ويمكن أن تنظّم هذه التشريعات مسائل غير مشمولة حالياً (ومنها على سبيل المثال، الإجراءات المطلوبة، والمعالجة المباشرة بين السلطات المركزية، ومبدأي التخصص والسرية، وازدواجية التجريم وما إلى ذلك) (المادة ٤٦)؛
- إنشاء نظام سجلات إحصائية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، مصنفة حسب الجريمة ومدة الإجراء والتدبير المطلوب، فضلاً عن أسباب الرفض، حسب الاقتضاء (المادة ٤٦)؛
- دون المساس بالقانون المحلي، النظر في تقديم المعلومات طوعاً، وضمن إمكانية الامتثال لاشتراط الدولة الطرف التي ترسل معلومات طوعاً للحفاظ على السرية فيما يتعلق بالشخص المتهم (المادة ٤٦، الفقرتان ٤ و٥)؛
- استخدام الاتفاقية كأساس قانوني، بما في ذلك لتوفير المساعدة القانونية المتبادلة التي لا تنطوي على تدابير قسرية، في غياب ازدواجية التجريم؛ ويمكن أن تنظر غواتيمالا في توفير المزيد من المساعدة الشاملة (المادة ٤٦، الفقرة ٩)؛
- تعزيز قدرات السلطة المركزية في غواتيمالا ودورها الاستباقي والمعالجة المباشرة بين السلطات المركزية، وتحليل إمكانية تلقي الطلبات، في الحالات العاجلة، عن طريق الإنترنت (المادة ٤٦، الفقرة ١٣)؛
- ضمان عدم رفض تقديم المساعدة لمجرد أن الجريمة تنطوي أيضاً على مسائل مالية (المادة ٤٦، الفقرة ٢٢)؛

- النظر في إبرام المزيد من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦، الفقرة ٣٠)؛
- استخدام الشبكات الدولية بمزيد من النشاط فيما يتعلق بقضايا الفساد، ومواصلة بذل الجهود من أجل انتداب ضباط اتصال للعمل مع سلطات الشرطة الوطنية في الخارج (المادة ٤٨، الفقرة ١)؛
- السعي من أجل التعاون مع الدول الأطراف الأخرى في التصدي لجرائم الفساد التي تُرتكب باستخدام التكنولوجيا الحديثة (المادة ٤٨، الفقرة ٣)؛
- حسب الاقتضاء، إبرام المزيد من الاتفاقات أو الترتيبات مع الدول الأطراف الأخرى لإتاحة إمكانية إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة، أو في الحالات المناسبة إنهاء عملها، استناداً إلى الاتفاقية (المادة ٤٩)؛
- تنظيم أساليب التحري الخاصة من أجل التحقيق في جميع الأفعال المحرمة بموجب الاتفاقية، واستخدام تلك الأساليب على الصعيد الدولي (المادة ٥٠).

٣-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

أعربت غواتيمالا عن اهتمامها بالحصول على المساعدة التقنية التالية:

- ملخّص للممارسات الجيدة، ومساعدة ميدانية من خبير مختص، وبرامج لبناء القدرات، ومشورة قانونية (المادة ٤٥)؛
- ملخّص للممارسات الجيدة، وإنشاء وإدارة قواعد البيانات أو نظم تبادل المعلومات ومجالات تقنية أخرى، ومساعدة ميدانية من خبير مختص، وبرامج لبناء القدرات. وتتلقى غواتيمالا مساعدة من الإنترنت والولايات المتحدة (مبادرة ميريدا) في هذا المجال (المادة ٤٨)؛
- ملخّص للممارسات الجيدة، ومساعدة ميدانية من خبير مختص، وبرامج لبناء القدرات (المادة ٤٩)؛
- مساعدة ميدانية من خبير مختص فيما يتعلق بالمراقبة الهاتفية، وتعزيز الكيانات المسؤولة، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج التخصص والتدريب (المادة ٥٠).